واقع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الانبار ومستقبل تحقيق التنمية المكانية المستدامة (تحليل جغرافي – اقتصادي)

أ.م.د. ياسين حميد بدع المحمدي **أ.م.د. خالد أكبر عبدالله الحمداني**

جامعة الانبار/ كلية الآداب **جامعة الانبار/ كلية التربية**

المقدمة.

لقد تضمنت هذه الدراسة إعطاء تحليل جغرافي – اقتصادي لواقع النشاط الصناعي التحويلي ومدى إسهامه في تطوير مستويات التنمية المكانية المستدامة في محافظة الانبارالتي تُعد من أغنى محافظات القطر من حيث توافر الثروات المعدنية من حيث الكم والنوع والتي أسهمت في استقطاب أنشطة صناعية كبيرة ومتنوعة ومتميزة على مستوى القطر كصناعة السمنت بمختلف أنواعه وصناعة الأسمدة الفوسفاتية وصناعة الزجاج والصناعات المعدنية المصنعة..الخ.

تحددت مشكلة البحث(Research Problem) بحقيقة مفادها إن طبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة وتوزيعها المكاني من حيث الكم والنوع والاستغلال العشوائي غير المخطط للثروات المعدنية لا يتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية المستدامة ومن ثم إزالة الفوارق التنموية بين أقضية محافظة الانبار. أما فرضية البحث (Research Hypothesis) فقد تحددت في كون محافظة الانبار تمتلك إمكانيات تنموية لاسيما الثروات المعدنية وأنشطة صناعية كبيرة ومتنوعة، يمكن أن يُسهم تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الثروات المعدنية بإقامة أنشطة صناعية جديدة مع تطوير الأنشطة الصناعية القائمة في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن أقضية محافظة الانبار المختلفة. وفي هذا الإطار تحدد هدف البحث (Research objective) في تحديد طبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة وتوزيعها المكاني من حيث الكم والنوع ومدى أسهامها في تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة ومن ثم تطوير مستويات المكانية، مع تحديد التوجهات التنموية المستقبلية من خلال وضع بدائل تنموية معززة بستراتيجيات تنموية تتضمن تحقيق أفضل استغلال للثروات المعدنية والإمكانيات التنموية الأخرى المتاحة مع تطوير المشاريع الصناعية القائمة وتحديد البُعد المكاني لتوقيع المشاريع الصناعية الجديدة في أطار تحقيق التنمية المكانية المستدامة. لقد اعتمدت منهجية البحث(Research Methodology) على جمع المعلومات والبيانات اللازمة عن منطقة الدراسة وتوظيفها وتحليلها وفق رؤية فلسفية مستقبلية في أطار صياغة التوجهات التنموية المستقبلية ضمن أقضية محافظة الانبار، حيث تم اعتماد الحدود الإدارية الحالية للمحافظة – خارطة (1)–كأساس في تحديد البُعد المكاني للدراسة مع اعتماد الحدود الإدارية بين الأقضية كأساس في مقارنة الواقع القائم لمستويات التنمية المكانية والتوزيع المكاني للأنشطة الصناعية وفقاً لمعطيات الواقع الصناعي القائم في المحافظة خلال فترة الدراسة. وفي أطار هدف البحث ومنهجيته، فقد اشتمل هيكل البحث (Research Structure) على مناقشة وتحليل المحاور الرئيسة الآتية..

1-1- تحليل طبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة وأهميتها الاقتصادية في محافظة الانبار.

2-1- تحليل طبيعة التوزيع المكاني الكمي والنوعي للأنشطة الصناعية وعلاقته بالواقع التنموي القائم ضمن أقضية محافظة الانبار.

3-1.. تحديد طبيعة التوجهات التنموية المستقبلية في أطار تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن أقضية محافظة الانبار.

1-1.. تحليل طبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة وأهميتها الاقتصادية في محافظة الانبار.

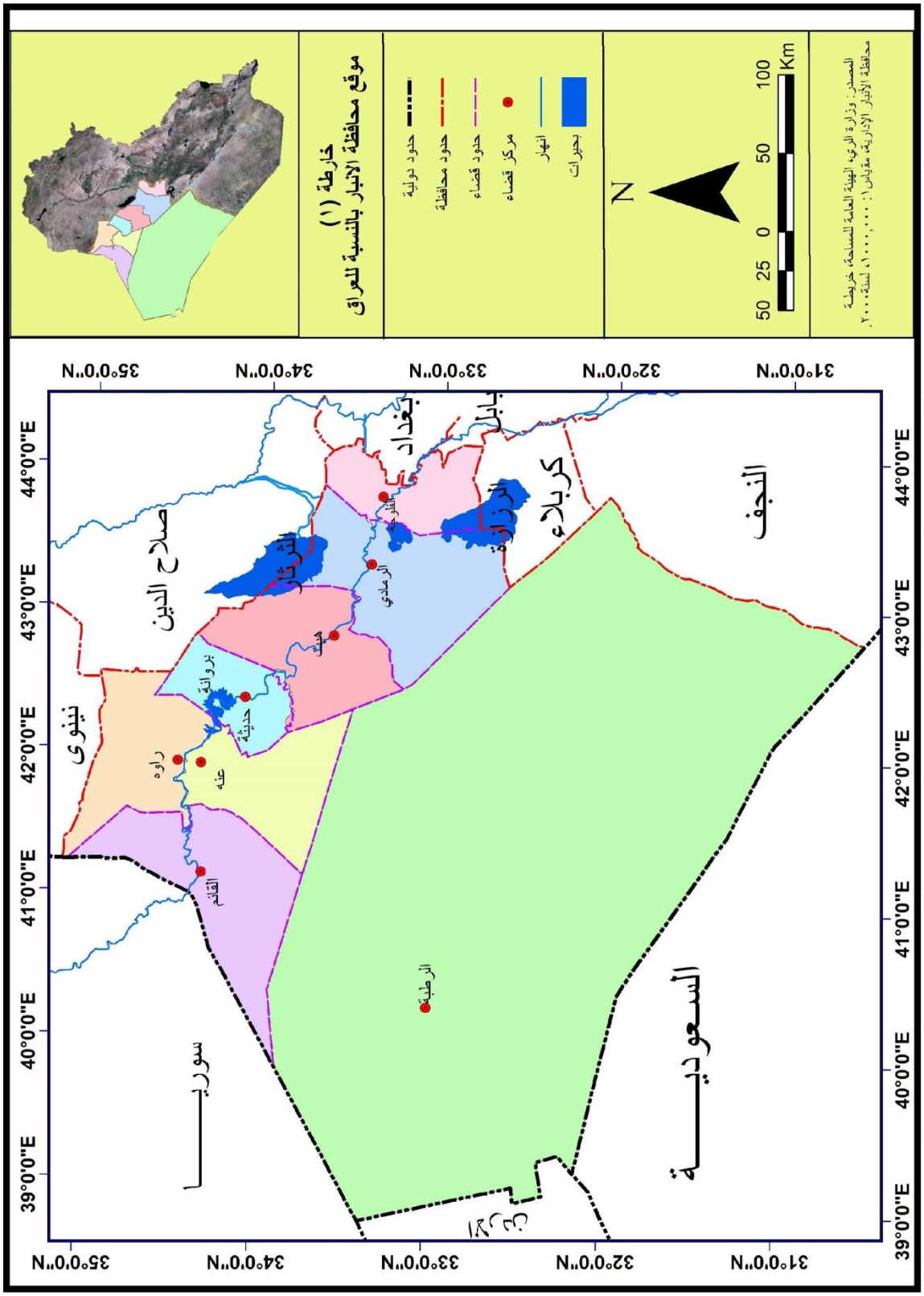
خارطة (١)
موقع محافظة الانبار بالنسبة للعراق
حدود دولية
حدود محافظة
حدود قضاء
مركز قضاء
انهار
بحيرات
N
100 Km
50 25 0 50
المصدر: وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة الأنبار الإدارية، مقياس ١: ١,٠٠٠,٠٠٠، لسنة ٢٠٠٠.
بغداد
بابل
كربلاء
النجف
السعودية
سوريا
صلاح الدين
نينوى
الثرثار
الرزازة
الرمادي
هيت
حديثة
بروانة
راوه
عنه
القائم
الرطبة
القائم
39°0'0"E
40°0'0"E
41°0'0"E
42°0'0"E
43°0'0"E
44°0'0"E
31°0'0"N
32°0'0"N
33°0'0"N
34°0'0"N
35°0'0"N

تتميز محافظة الانبار بوجود أنشطة صناعية كبيرة متنوعة وذات أهمية اقتصادية متباينة. إذ يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (1) إن هيكل القطاع الصناعي في محافظة الانبار يتضمن وفقاً للتصنيف الدولي للنشاط الصناعي (I.S.I.C) خمسة فروع صناعية رئيسة تتضمن أنشطة صناعية كبيرة تتمثل بالآتي: -

1-الصناعات الغذائية. 2- الصناعات النسيجية 3- الصناعات الكيميائية 4- الصناعات الإنشائية

5-الصناعات المعدنية المصنعة.

ورغم افتقار القطاع الصناعي في المحافظة لوجود أنشطة صناعية كبيرة أخرى مثل الصناعات الورقية والصناعات الخشبية ...الخ، إلا أن واقع النشاط الصناعي في محافظة الانبار يشير نسبياً إلى وجود تنوع في هيكل القطاع الصناعي من حيث تنوع الفروع الصناعية المكونة له وهذه ميزة ايجابية من الناحية التنموية.

ويتضح من معطيات الجدول رقم (1) أيضاً أن أهمية الفروع الصناعية تتباين وفقاً لطبيعة الأنشطة الصناعية المكونة لها وأهمية كل مؤشر صناعي تم اعتماده لقياس أهميتها الاقتصادية (عدد المنشآت الصناعية، عدد العاملين، الأجور والقيمة المضافة المتحققة). لذلك فقد تم اعتماد معدل الأهمية النسبية لجميع المؤشرات الصناعية لتحديد مستوى ما يتمتع به كل فرع صناعي من أهمية اقتصادية ضمن هيكل القطاع الصناعي في محافظة الانبار، إذ يتضح من معطيات الجدول رقم (1) والشكل رقم(1) إن فرع الصناعات الإنشائية احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية الاقتصادية بمعدل أهمية بلغ (36,7%) لجميع المؤشرات الصناعية، يليه من حيث الأهمية فرع الصناعات المعدنية المصنعة بمعدل أهمية بلغ (27,8%) ثم فرع الصناعات الكيميائية بمعدل أهمية بلغ (21,9%)، أي أن هذه الفروع الصناعية الثلاث استحوذت لوحدها على (86,4%) من إجمالي الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي مقابل (13,6%) للفروع الصناعية الأخرى المتمثلة بالصناعات الغذائية والصناعات النسيجية التي تُعاني من ضعف أهميتها الاقتصادية ضمن هيكل القطاع الصناعي ومن ثم ضعف مستوى إسهامها في تطوير مستويات التنمية المكانية في محافظة الانبار، لاسيما بالنسبة لفرع الصناعات الغذائية حيث أن معظم أنشطته تابعة للقطاع الخاص وذات طابع استهلاكي موجهه لسد حاجة السوق المحلي لمحافظة الانبار بشكل رئيس، وكانت ولا تزال الأكثر تأثراً بظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني مع انعدام الدعم الحكومي لمنتجات هذه الصناعات من منافسة المنتجات المستوردة لها لاسيما بعد عام 2003، بالإضافة إلى فرع الصناعات النسيجية الذي سجل نمو سلبي لمؤشر القيمة المضافة المتحققة وهذا ما يؤكد تراجع مستوى الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لهذه الصناعات والذي يرتبط بعوامل عديدة أهمها..

1- ضعف الدعم الحكومي لهذه الصناعات بعد عام 2003 رغم أنها قد نشأت أساساً من قبل القطاع العام ضمن قضائي عنه وراوه لاعتبارات تنموية تتعلق بتنمية هذه المناطق المتخلفة اقتصادياً.
2- قلة توافر المواد الخام الأولية لهذه الصناعات محلياً وصعوبة توفيرها عن طريق الاستيراد من الخارج.
3- ضعف نطاق الأسواق بسبب منافسة المنتجات المستوردة لمنتجات هذه الصناعات من حيث الأسعار، مما أنعكس ذلك سلباً على ضعف مستوى كفاءتها الاقتصادية والإنتاجية وبالتالي القيمة المضافة المتحققة التي سجلت مؤشراً سلبياً بلغ (-856029000) دينار عراقي لعام 2010، مما انعكس ذلك سلباً على ضعف أو انعدام مساهمتها في تطوير مستويات التنمية المكانية على مستوى المحافظة عموماً وقضائي عنه وراوه على وجه التحديد.
4- عدم وجود ستراتيجيات تنموية ملائمة لتطوير هذه الأنشطة الصناعية وهي بذلك لا زالت تعاني من مشاكل فنية واقتصادية في إنتاجها الصناعي.

جدول رقم (1)

واقع التوطن والأهمية الاقتصادية لفروع الصناعة التحويلية في محافظة الانبار لعام 2010

الفروع الصناعية	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	الأجور	%	القيمة المضافة	%	معدل الأهمية النسبية	المرتبة
الصناعات الغذائية	6	%31.6	330	%2.4	1704000	%1.4	1695546	%2.6	%9.5	4
الصناعات النسيجية	3	%15.8	163	%1.2	939600	%0.8	856029 -	%1.3 -	%4.1	5
الصناعات الكيمياوية	1	%5.3	4000	%29.6	35000000	%29.3	15359500	%23.3	%21.9	3
الصناعات الإنشائية	7	%36.8	3693	%27.3	28848227	%24.1	38707749	%58.7	%36.7	1
الصناعات المعدنية المصنعة	2	%10.5	5335	%39.5	53068655	%44.4	10985005	%16.7	%27.8	2
المجموع	19	%100	13521	%100	119560482	%100	65891771	%100	%100	

المصدر : - أُعد الجدول بالاعتماد على

1- جمهورية العراق – وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للصناعات الكبيرة في محافظة الأنبار لعام 2010، بيانات الحاسبة الالكترونية، غير منشورة.

2- ايهاب لطيف مخلف العاني، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الانبار – كلية الآداب– قسم الجغرافية، 2012، ص185. ((الأجور + القيمة المضافة = 1000 دينار بالأسعار الجارية))

شكل رقم (1) معدل الاهمية النسبية لفروع الصناعة التحويلية في محافظة الانبار

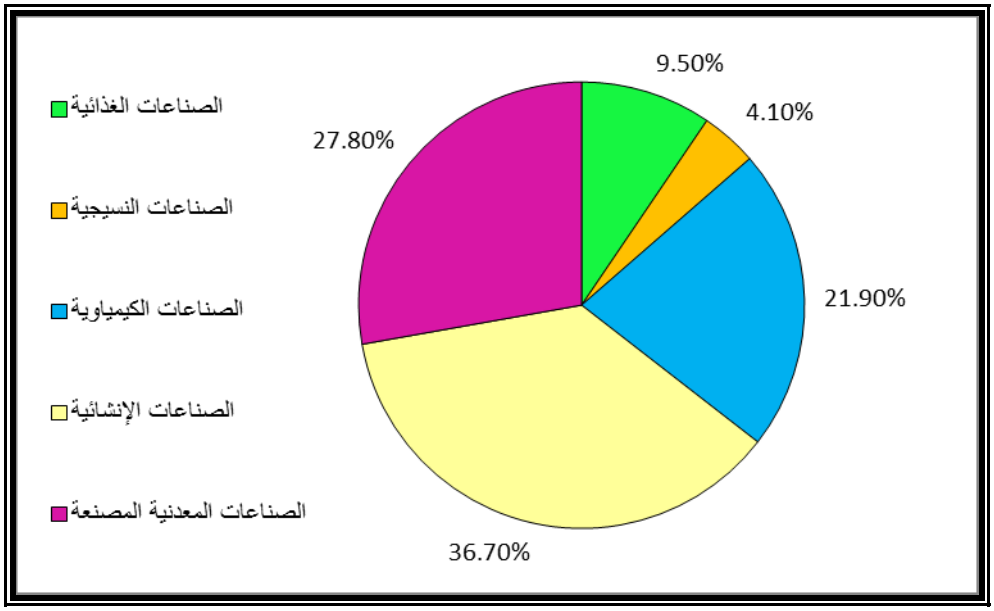

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم (1)

لذلك يتضح أن فرع الصناعات الإنشائية يُعد الأهم من الناحية الاقتصادية ضمن هيكل القطاع الصناعي في محافظة الانبار لاسيما وانه يظم أنشطة صناعية كبيرة ومتميزة على مستوى القطر ومنها (صناعة السمنت بمختلف أنواعه، الشركة العامة لصناعة الحراريات (إنتاج الطابوق الناري) في الفلوجة، صناعة الزجاج والسيراميك في الرمادي والمتوقفة عن العمل حالياً) ومنتجات الصناعات الإنشائية الأخرى كصناعة الكاشي والبلوك التي تتميز بها مدينة الفلوجة، بالإضافة إلى فرعي الصناعات الكيمياوية والمعدنية المصنعة.

لقد أسهمت عوامل عديدة ساهمت في توطين هذه الأنشطة الصناعية واستمرار توطنها ضمن أقضية محافظة الانبار المختلفة والتي يمكن إيجازها بالآتي...

1- توافر المواد الخام الأولية اللازمة لتوطن هذه الصناعات، لاسيما توافر الثروات المعدنية من حيث الكم والنوع ضمن أقضية المحافظة المختلفة. حيث تُعد محافظة الانبار من أغنى محافظات القطر من حيث توافر الثروات المعدنية المتنوعة وبكميات اقتصادية قابلة للاستثمار الصناعي كما مبين في الجدول رقم (2) بالإضافة إلى خامات معدنية أخرى مكتشفة ولا زالت بحاجة إلى دراسات تفصيلية لمعرفة كمياتها مثل البوكسايت المكتشف في منطقة الحسينيات والكبريت الموجود في قضاء هيت والملح الذي يوجد في قضائي القائم والرمادي مع وجود معادن الذهب واليورانيوم والزركون والنورمالين في منطقتي الكعرة وعكاشات [1]. إذ أن توافر هذه المواد الخام ومن خلال تبني القطاع العام سياسات تنموية دقيقة قد أسهم في توطين أنشطة صناعية كبيرة ضمن مناطق المحافظة المختلفة ومنها..

أ- صناعة السمنت المقاوم للأملاح وصناعة الأسمدة الفوسفاتية في قضاء القائم حيث تم توطينها اعتماداً على توافر خامات الفوسفات محلياً، حيث تظم المحافظة جميع احتياطي القطر من خامات الفوسفات كما مبين في الجدول رقم (2)، وهذا له بُعداً تنموياً يتحدد من خلال إمكانية تطوير هذه الصناعات وتوسيع إنتاجها من حيث الكم والنوع باتجاه التصدير للدول الأخرى ولكي تكون هذه الصناعات أكثر إسهاماً في مجال تطوير مستويات التنمية المكانية عموماً والتنمية الزراعية على وجه التحديد.

ب- صناعة السمنت الأبيض والشركة العامة لصناعة الحراريات (إنتاج الطابوق الناري) في قضاء الفلوجة.

ت- الصناعات المعدنية المصنعة في قضاء الفلوجة. حيث لعبت السياسات التنموية الحكومية والاعتبارات الجيوستراتيجية الدور الرئيس في توطين هذه الصناعات في الثمانينيات من القرن الماضي ضمن ناحية عامرية الفلوجة التابعة لقضاء الفلوجة، وذلك لخصوصية هذه الصناعات لكون إنتاجها في بداية توطينها كان مخصصاً للأغراض العسكرية (إنتاج حربي) وهي تتطلب وجود بُعداً مساحياً يلائم متطلباتها وبُعداً ستراتيجياً يوفر لها الحماية من ضربات العدو قدر الإمكان، بالإضافة إلى الجانب التنموي لكون هذه المنطقة (ناحية عامرية الفلوجة) متخلفة اقتصادياً وتمتلك بُعداً مساحياً كبيراً يبلغ (2616كم2) وبنسبة (51,1%) من مجموع مساحة قضاء الفلوجة البالغة (5115كم2)[2]. وهذا البُعد المساحي لا يتلائم مع حجم سكانها البالغ (89704) نسمة لعام 2011[3]. والذي يُعاني أيضاً من اختلال توزيعه وتركزه ضمن مناطق محددة من ناحية عامرية الفلوجة لاسيما مركز الناحية ومجمع الآخاء السكني.

ث- صناعة السمنت العادي في قضاء هيت / ناحية كبيسة.

ج- صناعة الزجاج والسيراميك في قضاء الرمادي اعتماداً على توافر خامات رمال الزجاج في الرطبة، وهي لا زالت متوقفة عن العمل رغم أهميتها الصناعية والتنموية.

لقد واجهت هذه الصناعات ومنذ التسعينيات من القرن الماضي ولحد الآن مشاكل فنية واقتصادية كثيرة، حيث تضافرت خلال المدة (1991-2012) عوامل عديدة كان لها تأثير كبير وبنسب متباينة على مستوى الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن أقضية محافظة الانبار المختلفة لاسيما فيما يتعلق بنقص الخبرة الفنية ومصادر الطاقة وقطع الغيار اللازمة وصعوبة الحصول عليها في ظل ارتفاع تكاليفها، مع ضعف الدعم الحكومي

([1]) الفهداوي، دحام حنوش حمد، الهضبة الغربية في محافظة الأنبار، أطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم الجغرافية، 1996، ص174-175.

([2]) عبد الرحمن عليوي خليفة، أثر النشاط الصناعي على النظام الحضري في قضاء الفلوجة، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الانبار- كلية الآداب- قسم الجغرافية، 2011، ص104.

([3]) جمهورية العراق – وزارة التخطيط – الهيئة العامة للتعداد العام للسكان والمساكن، التعداد العام للمباني والمساكن والمنشآت والأسر، سلسلة تقارير الترقيم والحصر، تقرير رقم (1)، تموز، 2011، جدول رقم (14) ص 518، غير منشور.

للمؤسسات الصناعية ومنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة لها في ظل غياب الحماية من قبل الدولة لاسيما بعد احتلال العراق 2003، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وغياب عنصر التخطيط الصناعي في ظل انتشار الفساد الإداري وتعاظم أثره. وهذه المشاكل قد انعكست بشكل سلبي على مستوى الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنشطة الصناعية المتوطنة ومن ثم ضعف أسهامها في تطوير مستويات التنمية المكانية خلال هذه المرحلة.

جدول رقم (2)

التوزيع الجغرافي الكمي والنوعي والأهمية الصناعية للخامات والرواسب المعدنية في محافظة الانبار

الخامات والرواسب المعدنية	التوزيع الجغرافي	احتياطي المحافظة (مليون طن) ونسبته (%) من القطر	احتياطي القطر (مليون طن)	الأهمية الصناعية
حجر الكلس	مكر الذيب (رطبة)عين الأرنب(هيت)جبهة(رمادي)H3 (رطبة)وادي قضوه، وادي الأبيض(رطبة– النخيب) ابو صفية(رمادي)غدف/1، غدف/2(رطبة)	5543 (%86)	6445	صناعة السمنت، مادة مساعدة في صناعة الورق والسكر وفي إعداد الأفران المعدة لتصفية الخامات الفلزية، يستخدم في البناء بعد تقطيعه ولتغليف واجهات المباني
الجبس	العكبة(هيت) وادي ميلان، البيادر (هيت)حديثة	34 (%26,2)	130	صناعة الجص والاسمنت
رمال الزجاج	الرطبة، كيلو160(الرطبة)	86 (%100)	86	صناعة الزجاج والطابوق الناري
الحصى والرمال (مليون م3)	الحبانية (رمادي) القائم، وادي غدف (رطبة) وادي حوران، فلوجة، وادي ثميل	21,8 (%1)	2196	صناعات إنشائية متنوعة
أطيان السمنت	جبلة، الزوية (هيت) زنكورة (رمادي) الكيلو160(رطبة) وادي الجايف، البحيرة، مكر الذيب (رطبة) وادي غدف (رطبة) عين الزركة (هيت) وادي النعاج، جبهة(رمادي)	148 (%33)	448	صناعة السمنت وصناعات إنشائية متنوعة
الكاؤلين	الكعرة + تكوين الحسينيات (الرطبة)	1422,5 (%100)	1422,5	صناعة السمنت الأبيض، صناعة السيراميك، صناعة الورق، صناعة العوازل الكهربائية، صناعة الطابوق الناري، صناعة الزجاج واستخلاص الامونيا
الدولومايت	الرطبة، جبهة(رمادي) الحسينيات(الرطبة)	142 (%43)	330	صناعة الزجاج والطابوق الناري، يستخدم كصخور في البناء، يستخدم في تصفية النفط وصناعة الحديد والسكر وصناعات كيمياوية أخرى
الفوسفات(مليار طن)	عكاشات(القائم) H3 (الرطبة)	15–20 (%100)	15 –20	صناعة الأسمدة الفوسفاتية يوريا+ سوبر فوسفات, صناعة حامض الفوسفوريك المهم في الصناعات الكيمياوية، استخلاص اليورانيوم أو الفلورايت
الحديد الرسوبي	الحسينيات، الرطبة، الكعرة	84,5 (%98)	86	السمنت المقاوم، صناعات متعددة
القير(1000م3)	هيت، جبهة، أبي الجير	1750	–	صناعة المطاط، صناعة الأصباغ وتغليف الأنابيب، يستعمل كإسفلت في تبليط الشوارع
الغاز الطبيعي	منطقة حقول عكاز(القائم)	53 ترليون قدم مكعب	–	إنتاج الطاقة– الكبريت– صناعات مختلفة
النفط	مناطق هيت– زنكورة	300 مليار برميل	–	يستخدم كمصدر للطاقة والوقود وصناعات بتروكيمياوية متنوعة

المصدر: – أُعد الجدول بالاعتماد على..

1- جمهورية العراق – وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الإقليمي، التوزيع المكاني للموارد المعدنية في القطر وأساليب تحقيق الاستغلال المتوازن للأرض، خطة دراسات الوزارة لعام1992، دراسة رقم (966) أيلول1992، ص12- 32(غ.م).

2- دحام حنوش حمد الفهداوي، الهضبة الغربية في محافظة الأنبار، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب – جامعة بغداد – قسم الجغرافية، 1996، صفحات مختلفة.

3- مجلس التنمية الاقتصادي في محافظة الأنبار، دراسة نشرت على الموقع الالكتروني...

http: // www.egc – anbar. com \ PDF Module

لكن ينبغي أن نشير هنا إلى انه رغم هذه المشاكل التي تم الإشارة أليها، فقد كان لتوطين هذه الأنشطة الصناعية المتنوعة آثاراً تنموية على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ضمن أماكن توطنها في أقضية محافظة الانبار المختلفة والتي يمكن إيجازها بالآتي..

1. إسهامها في استغلال الإمكانيات التنموية لاسيما الثروات المعدنية المتاحة ضمن مناطق المحافظة المختلفة رغم الاستغلال غير المخطط وغير العقلاني لهذه الثروات في الوقت الحاضر من قبل القطاع العام والخاص وبما لا يتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، حيث تهدر كميات كبيرة من الأسمدة الفوسفاتية سنوياً دون وجود تنمية حقيقية للقطاع الزراعي، كما إن كميات كبيرة من الثروات المعدنية اللافلزية كالحصى والرمال والصخور.. ومعادن أخرى قد تم تهريبها من قبل بعض المتعاونين مع المحتلين إلى قواعد الاحتلال الأمريكي في بلد والحبانية والبغدادي وقواعد أخرى وتم نقلها إلى الولايات المتحدة وأماكن أخرى غير معروفة وبأسعار رمزية جداً، فضلاً عن الاستغلال العشوائي غير المخطط للصخور في عمليات البناء بطرق بدائية تؤدي باستمرار إلى هدر كميات كبيرة منها دون وجود حساب دقيق للوقت والجهود المبذولة. حيث أن توافر المواد الخام الأولية كان عامل رئيس في توطنالأنشطة الصناعية الكبيرة كصناعة السمنت بمختلف أنواعه وصناعة الأسمدة الفوسفاتية وصناعة الزجاج وفقاً للسياسات التنموية التي تبناها القطاع العام خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بهدف تنمية المناطق المتخلفة صناعياً من القطر وتقليل عمليات التركز الصناعي ضمن مناطق التوطن التقليدية في بغداد ونينوى والبصرة.
2. توفيرها فرص عمل مختلفة للقوى العاملة ضمن أقضية المحافظة المختلفة من خلال توفيرها (13521) فرصة عمل للعاملين في القطاع الصناعي في المحافظة فضلاً عن فرص العمل الأخرى للعاملين ضمن الأنشطة الخدمية المختلفة التابعة لهذه الأنشطة الصناعية.
3. أسهامها في تنوع استعمالات الأرض من خلال تطوير مستوى الخدمات المختلفة ضمن أماكن توطنها، لأن أنشاء هذه الصناعات لاسيما تلك التي أنشأت من قبل القطاع العام قد صاحبه أيضاً إنشاء مجمعات سكنية متكاملة الخدمات تابعة لهذه الصناعات، كالمجمعات السكنية التابعة لمعمل سمنت القائم وكبيسة والفلوجة والمجمع السكني التابع لصناعة الأسمدة الفوسفاتية في القائم بالإضافة إلى المجمع السكني (مجمع الآخاء السكني) التابع للصناعات المعدنية في ناحية عامرية الفلوجة. حيث كان لإنشاء هذه المجمعات السكنية بفعل سياسات التوطن الصناعي تأثيراً تنموياً واضحاً في تطوير الواقع الخدمي والعمراني والاقتصادي ضمن أماكن وجودها.
4. ساهمت هذه الأنشطة الصناعية وبشكل نسبي في توفير احتياجات السوق المحلي لمحافظة الانبار ومعظم محافظات القطر الأخرى لاسيما العاصمة بغداد.

2-1- تحليل طبيعة التوزيع المكاني الكمي والنوعي للأنشطة الصناعية وعلاقته بالواقع التنموي القائم ضمن أقضية محافظة الانبار.

يتميز النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الانبار بوجود اختلال واضح في طبيعة التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن أقضية محافظة الانبار المختلفة من حيث الكم والنوع رغم محاولات سياسات التوطن الصناعي التي تبناها القطاع العام في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بنشر الاستثمارات الصناعية ضمن المناطق المتخلفة صناعياً والتي تتوافر فيها مصادر الطاقة والمواد الخام الأولية اللازمة لتوطن الصناعات، حيث تبلور هذا التوجه

بشكل واضح في محافظة الانبار من خلال توطين أنشطة صناعية كبيرة ومتميزة وذات طابع تصديري اعتماداً على المواد الخام المتوفرة محلياً في المحافظة وأخرى تم توطينها وفقاً لاعتبارات تنموية وجيوستراتيجية ضمن مناطق محددة من المحافظة رغم عدم توفر موادها الخام بهدف تنميتها وتقليل الفوارق التنموية بين مناطق المحافظة المختلفة. وقد تعزز هذا التوجه لسياسات التوطن الصناعي التي تبناها القطاع العام من خلال توطين العديد من الانشطة الصناعية الكبيرة والمتنوعة كما بينا ذلك مسبقاً.

ورغم هذا التوجه من قبل القطاع العام لتقليل الفجوة التنموية (Development Gap) بين أقضية محافظة الانبار، ألا ان المحافظة لا زالت تعاني من وجود اختلال مكاني واضح في توزيع الأنشطة الصناعية من حيث الكم والنوع بفعل عدم وجود تخطيط صناعي أو أي سياسات تنموية حقيقية لاسيما بعد احتلال العراق2003، مما أدى ذلك إلى استمرار تأثير مناطق التركز الصناعي التقليدية في استقطاب الأنشطة الصناعية لاسيما تلك التابعة للقطاع الخاص وذلك على حساب ضعف فرص الاستقطاب المكاني للأقضية المتخلفة صناعياً في الرطبة، حديثة، عنه وراوه. ويمكن من خلال معطيات الجدول رقم (3) والخارطة رقم (2) أن نستخلص وبمؤشرات كمية الحقائق المتعلقة بطبيعة التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية من حيث الكم والنوع ضمن مناطق المحافظة المختلفة وكما يأتي...

1- وجود تركز نوعي للأنشطة الصناعية في قضاء الفلوجة من خلال وجود ثلاث فروع صناعية تمثلت بفرع الصناعات الإنشائية والصناعات الغذائية والصناعات المعدنية المصنعة، مقابل محدودية التركز والتنوع الصناعي في الأقضية الأخرى التي اقتصرت عموماً على وجود فرع صناعي واحد أو فرعين.

2- من حيث التركز الكمي للأنشطة الصناعية نجد أن قضاء الفلوجة أيضاً قد احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية مقارنة بالأقضية الأخرى وذلك من خلال استحواذ القطاع الصناعي في القضاء على (47,4%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع الصناعي في المحافظة، بالإضافة إلى (51,7%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة، ونسبة (50%) من إجمالي أجور العاملين في المحافظة لعام 2010.

ويعزى هذا التركز المكاني الكمي والنوعي لمؤشرات النشاط الصناعي في قضاء الفلوجة بشكل رئيس إلى عوامل عديدة تتمثل بالآتي:

أ- استمرار التأثير الايجابي لاقتصاديات التكتل الصناعي – الحضري في استقطاب الأنشطة الصناعية وتركزها ضمن مدينة الفلوجة لاسيما تلك التابعة للقطاع الخاص ذات الطابع الاستهلاكي، مستفيدةً من المزايا الموقعية المتحققة بفعل تأثير اقتصاديات التكتل والمتمثلة بانخفاض تكاليف الإنتاج الصناعي وزيادة العوائد الاقتصادية المتحققة لتلك الأنشطة الصناعية في في ظل الاستفادة من مزايا التكتل الحضري في مدينة الفلوجة في توفير القوى العاملة اللازمة التي تحتاج أليها هذه الأنشطة والأسواق المحلية المناسبة بالإضافة إلى القرب من سوق العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى، فضلاً عن الاستفادة من الخدمات المتوفرة كالإسكان، النقل، الاتصالات...الخ، والمتوفرة ضمن مدينة الفلوجة بشكل رئيس.

ب- دور سياسات التوطن الصناعي في توطين بعض الأنشطة الصناعية الكبيرة ذات الطابع التصديري في قضاء الفلوجة كصناعة السمنت الأبيض، الشركة العامة لصناعة الحراريات (إنتاج الطابوق الناري) والصناعات المعدنية المصنعة في ناحية عامرية الفلوجة. وهذه الأنشطة أسهمت في استقطاب أعداد كبيرة من القوى العاملة وامتازت بارتفاع مستوى أجور العاملين فيها كما مبين في الجدول رقم (3)، مما أعطى ذلك لقضاء الفلوجة أهمية كبيرة من حيث التركز الكمي لعدد العاملين وأجورهم مقارنة بالأقضية الأخرى من محافظة الانبار.

3- يتضح من خلال معطيات الجدول (3) ضعف مستوى توطن فروع الصناعة التحويلية ضمن أقضية محافظة الانبار الأخرى مقارنة بقضاء الفلوجة، مع انعدام التوطن الصناعي ضمن قضائي حديثة والرطبة رغم ان الأخير يُعد من أغنى أقضية المحافظة من حيث توافر الثروات المعدنية وفقاً لمعطيات الجدول رقم (2) بالإضافة إلى كونه الأكبر من حيث المساحة البالغة (93445كم2) وبنسبة (67,6%) من المساحة الكلية لمحافظة الانبار. وهذا الاختلال المكاني

في مستويات التوطن الصناعي يُعطي مؤشراً سلبياً أمام توجهات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن مناطق المحافظة المختلفة.

4- إن جميع الأنشطة الصناعية المتوطنة في قضاء هيت هي ذات طابع استهلاكي تابعة للقطاع الخاص وهي بطبيعتها لم تُسهم بشكل كبير في تطوير مستويات التنمية المكانية لاسيما وإنها لم توفر سوى (127) فرصة عمل، أي أنها محدودة حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة ومن ثم ضعف مساهمتها في تطوير مستويات التنمية المكانية، ويستثنى منها معمل سمنت كبيسة الذي تم توطينه بفعل السياسات التنموية التي تبناها القطاع العام ضمن مناطق المحافظة المختلفة كما بينا ذلك مسبقاً وساهم في استقطاب أعداد كبيرة من القوى العاملة من خلال توفيره (1114) فرصة عمل كما مبين في الجدول (3) وكان له تأثير تنموي ايجابي على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لناحية كبيسة تحديداً.

تركزت في قضاء القائم الأنشطة الصناعية الكبيرة ذات الطابع التصديري التي تم توطينها من قبل القطاع العام وفقاً للسياسات التنموية التي تبناها بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة وتقليل الفوارق التنموية بين مناطق المحافظة المختلفة. حيث كان لهذه الأنشطة الصناعية المتمثلة بصناعة الأسمدة بشكل رئيس من خلال أسهام هذه الصناعات في توفير (5000) خمسة ألاف فرصة عمل للسكان وبنسبة (37%) من إجمالي العاملين ونسبة (37,6%) من إجمالي أجور العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة. كما رافق توطين هذه الصناعات الكبيرة إنشاء مجمعات سكنية متكاملة الخدمات للعاملين في هذه الصناعات والأنشطة الخدمية التابعة لها، وبذلك قد أسهمت في خلق تجمع حضري للسكان كان له تأثير مباشر على تغير الهيكل الاقتصادي والعمراني والحضري لسكان قضاء القائم.

جدول (3)/ تحديد طبيعة التوزيع المكاني الكمي والنوعي للأنشطة الصناعية ضمن أقضية محافظة الانبار لعام 2010

ت	اسم المنشأة الصناعية	الفرع الصناعي	الموقع	القطاع	عدد العاملين	%	الأجور (1000دينار)	%
1	شركة الانبار لإنتاج الألبان	الصناعات الغذائية	قضاء الفلوجة	خاص	47	%0.3	144000	%0.1
2	معمل الربيعي لطحن الحبوب	الصناعات الغذائية	قضاء الفلوجة	خاص	57	%0.4	300000	%0.3
3	معمل طحين العلمين	الصناعات الغذائية	قضاء الفلوجة	خاص	48	%0.3	360000	%0.3
4	معمل سمنت الفلوجة	الصناعات الإنشائية	قضاء الفلوجة	مختلط	578	%4.3	404719	%0.3
5	شركة الفلوجة لإنتاج المواد الإنشائية	الصناعات الإنشائية	قضاء الفلوجة	مختلط	120	%0.9	300000	%0.2
6	شركة الجبس العراقية المحدودة	الصناعات الإنشائية	قضاء الفلوجة	خاص	26	%0.2	150000	%0.1
7	الشركة العامة لصناعة الحراريات	الصناعات الإنشائية	قضاء الفلوجة	عام	780	%5.8	5000000	%4.2
8	شركة الإخاء العامة	الصناعات المعدنية	قضاء الفلوجة	عام	3791	%28	35086514	%29.3
9	شركة الشهيد العامة	الصناعات المعدنية	قضاء الفلوجة	عام	1544	%11.4	17982141	%15
10	معمل سمنت القائم	الصناعات الإنشائية	قضاء القائم	مختلط	1000	%7.4	10000000	%8.4
11	الشركة العامة لصناعة الأسمدة الفوسفاتية	الصناعات الكيمياوية	قضاء القائم	عام	4000	%29.6	35000000	%29.3
12	شركة طيبة لطحن الحبوب	الصناعات الغذائية	قضاء هيت	خاص	52	%0.4	168000	%0.1
13	الشركة الأهلية للصناعات الجبسية	الصناعات الإنشائية	قضاء هيت	خاص	75	%0.5	150000	%0.2
14	معمل سمنت كبيسة	الصناعات الإنشائية	قضاء هيت	مختلط	1114	%8.2	12843508	%10.7
15	معمل خياطة عنة	الصناعات النسيجية	قضاء عنة	عام	104	%0.8	600000	%0.5
16	معمل سجاد عنة اليدوي	الصناعات النسيجية	قضاء عنة	عام	35	%0.3	204000	%0.2
17	شركة السنبلة لإنتاج الدقيق	الصناعات الغذائية	قضاء الرمادي	خاص	76	%0.6	420000	%0.4
18	مطحنة الانبار الحكومية	الصناعات الغذائية	قضاء الرمادي	عام	50	%0.4	312000	%0.3
19	معمل سجاد راوة اليدوي	الصناعات النسيجية	قضاء رواة	عام	24	%0.2	135600	%0.1
المجموع					13521	%100	119560482	%100

المصدر : - أُعد الجدول بالاعتماد على

- أيهاب لطيف مخلف العاني، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الانبار- كلية الآداب- قسم الجغرافية، 2012، ص194. (الأجور = 1000دينار بالأسعار الجارية)

خارطة رقم (2)

تحديد طبيعة التوزيع المكاني النوعي لفروع الصناعة التحويلية في أقضية محافظة الانبار لعام 2010

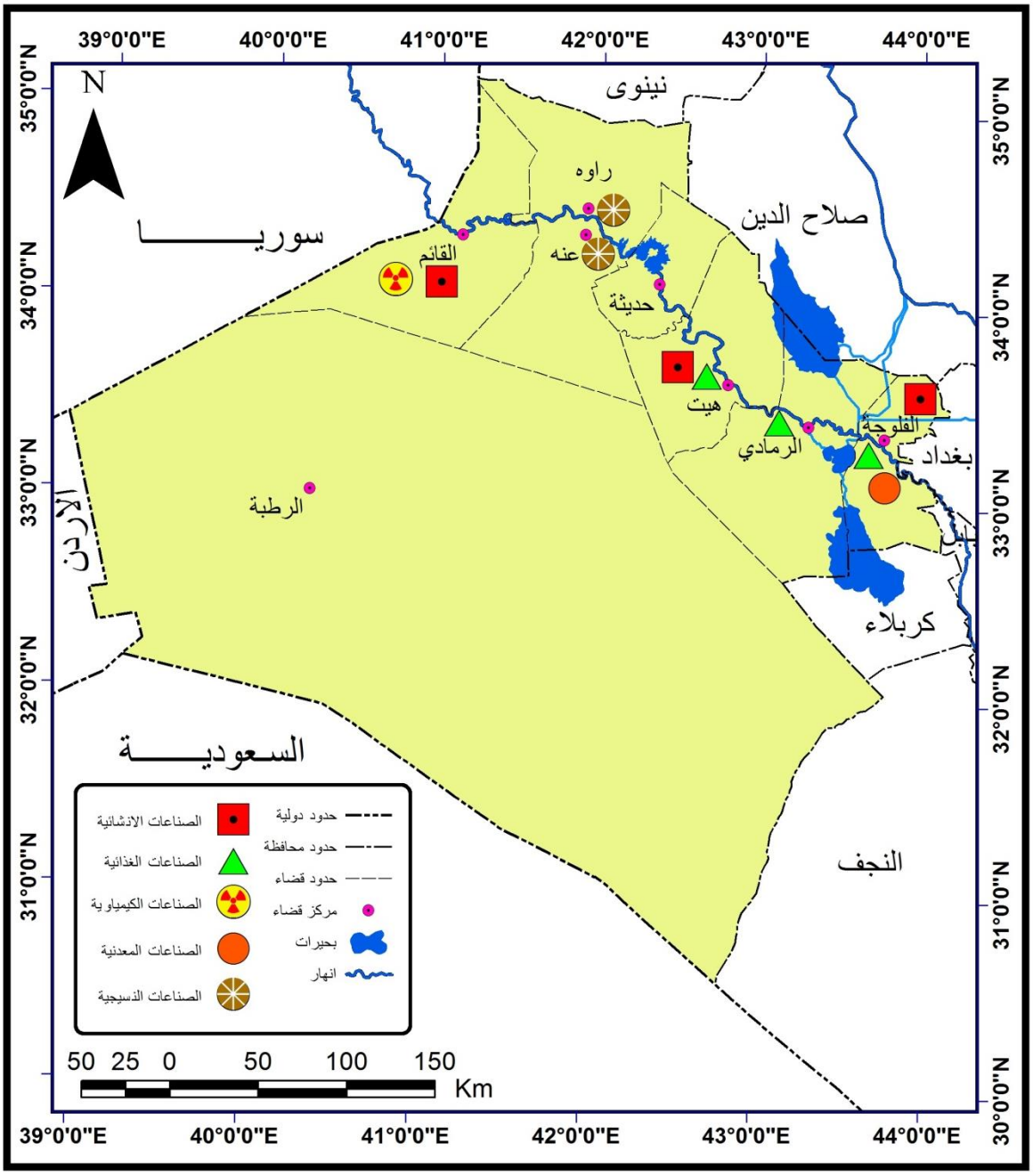

المصدر: - أُعدت الخارطة بالأعتماد على

1- وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة الأنبار الإدارية، مقياس1: 1000,000، لسنة2000.

من خلال الحقائق التي تم الإشارة إليها، نجد أن واقع التوزيع المكاني الكمي والنوعي للأنشطة الصناعية الكبيرة في محافظة الانبار يشير بوضوح الى وجود انحياز مكاني واضح كمي ونوعي للأنشطة الصناعية والمؤشرات الأخرى المتعلقة بعدد العاملين وأجورهم ضمن مناطق محددة من المحافظة لاسيما قضاء الفلوجة وذلك على حساب المناطق الأخرى، مما ترتب عليه عدم وجود استغلال امثل للإمكانيات التنموية المتاحة بشكل يلبي متطلبات تحقيق التنمية المكانية المستدامة ومن ثم وجود فجوه تنموية (Development Gap) واضحة بين أقضية محافظة الانبار لصالح الأقضية ذات التركز الصناعي لاسيما فيما يتعلق بـــــ...

1- حجم الاستخدام من القوى العاملة.

2- مصادر الدخل المتحقق.
3- مستوى استغلال الإمكانيات التنموية المتاحة في كل قضاء.
4- مستوى تركز السكان والقوى العاملة.
5- مستوى تطور الخدمات.

ولإعطاء صورة واضحة عن طبيعة الواقع التنموي القائم ضمن أقضية محافظة الانبار وفقاً للحقائق والمعطيات التي تم التوصل إليها من خلال الجدول (3) ومن خلال الخارطة رقم (3) فأنه يمكن أن نحدد أقضية محافظة الانبار حسب مستوى تطورها الصناعي إلى ما يأتي...

1- مناطق متطورة صناعياً.. وتتمثل بشكل رئيس ضمن قضائي الفلوجة والقائم لاستحواذهما على (50%، 28%) من أجمالي معدل الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها وأجمالي الأجور في المحافظة لعام 2010.
2- مناطق متوسطة التطور.. تتمثل في قضاء هيت فقط لاستحواذه على (12%) فقط من أجمالي معدل الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها وأجمالي الأجور في المحافظة لعام 2010.
3- مناطق متخلفة صناعياً.. تتمثل بشكل رئيس في أقضية حديثة والرطبة لعدم وجود أنشطة صناعية كبيرة فيهما، بالإضافة إلى أقضية الرمادي، عنه وراوه، لاستحواذها على (10%) فقط من أجمالي معدل الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها وأجمالي الأجور في المحافظة لعام 2010، رغم وجود بعض الصناعات الكبيرة فيها، لكن قسماً منها لا زال متوقفاً عن العمل منذ الاحتلال الأمريكي للعراق كصناعة الزجاج في الرمادي، والبعض منها يعاني من ضعف مستوى كفاءتها الاقتصادية كصناعة النسيج في عنه وراوه مما انعكس ذلك سلباً على ضعف مساهمتها في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن مناطق توطنها.

وفي ضوء ما تم التوصل أليه نجد أن الواقع التنموي القائم في أقضية محافظة الانبار المختلفة يتطلب ضرورة معالجة الواقع القائم للتوزيع المكاني للأنشطة الصناعية باعتماد استراتيجيات تنموية محددة بخطط تنموية تحقق الموازنة المكانية نسبياً في توزيع الاستثمارات الصناعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية المستدامة ضمن أقضية المحافظة المختلفة.

3-1- تحديد طبيعة التوجهات التنموية المستقبلية في أطار تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن أقضية محافظة الانبار.

من خلال ما تم التوصل أليه مسبقاً في أطار تحليل طبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة ومن ثم تحديد مناطق التطور والتخلف الصناعي في أقضية محافظة الانبار كمؤشر لمستوى الواقع التنموي القائم فيها، وفي ضوء الإمكانيات التنموية المتاحة في كل قضاء وتوجهات تحقيق التنمية المكانية المستدامة والمتوازنة نسبياً ضمن أقضية المحافظة المختلفة، فأن التوجهات التنموية المستقبلية وفي أطار تقليل الفوارق التنموية بين أقضية المحافظة يجب أن تراعي وضع ستراتيجيات معززة بخطط تنموية مستقبلية تحقق الموازنة المكانية بين تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات الصناعية الجديدة (New Industrial Investment) وتطوير الأنشطة الصناعية القائمة. مما يعني ذلك إن التوجهات التنموية المستقبلية وفي أطار إزالة الفوارق التنموية وتحقيق التنمية المكانية المستدامة والمتوازنة نسبياً بين أقضية محافظة الانبار سوف تتحدد بالاتجاهات التنموية الآتية...

أولاً: - تطوير الأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن أقضية المحافظة من حيث الكم والنوع لكي تكون أكثر قدرةً على الإسهام في تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة ومن ثم تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن أماكن توطنها.

خارطة رقم (3) تحديد مستويات التنمية الصناعية لأقضية محافظة الانبار

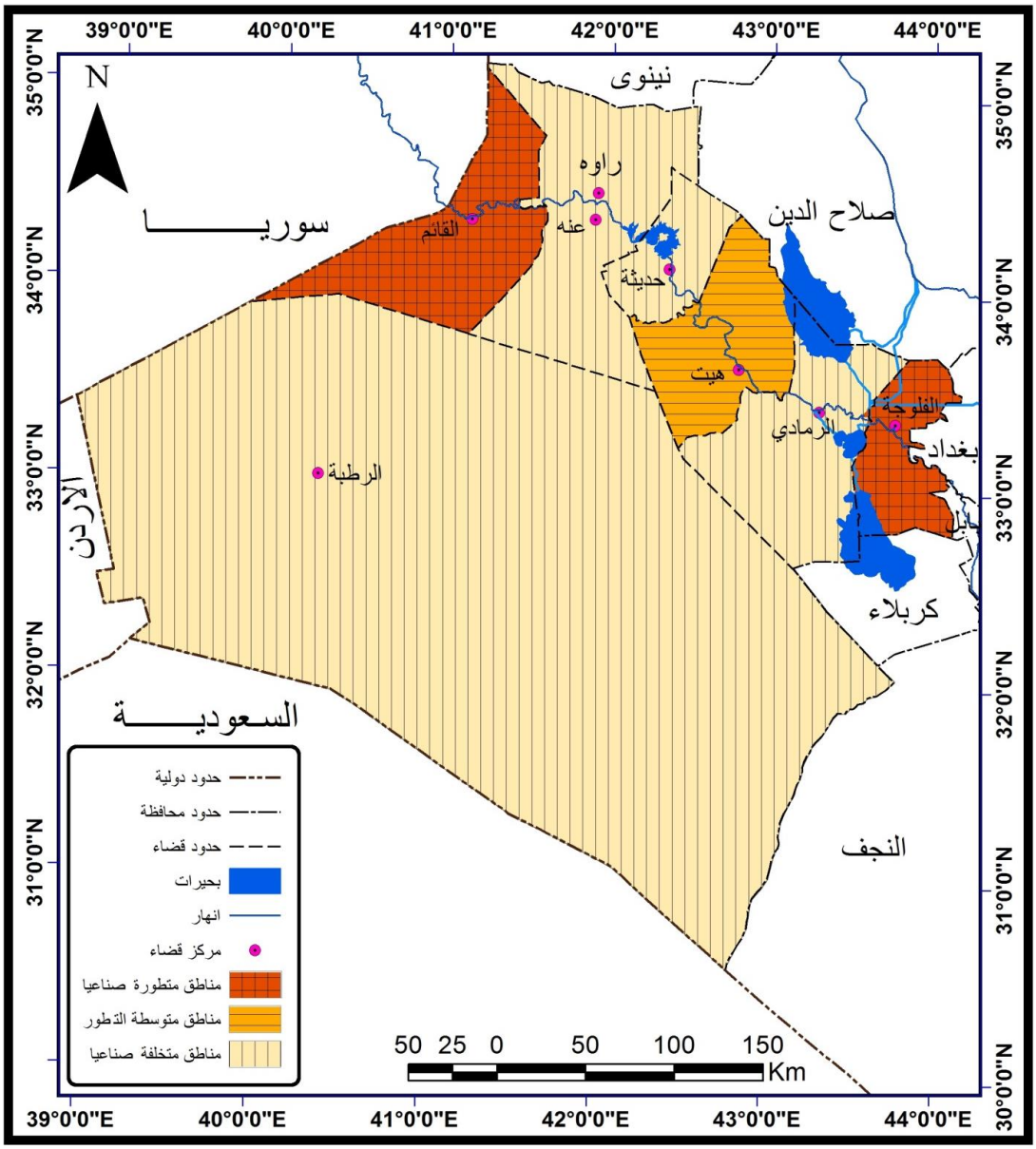

المصدر : أُعدت الخارطة بالاعتماد على

- وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة الأنبار الإدارية، مقياس 1: 1000,000، لسنة 2000.

ثانياً: – يجب القيام بدراسات تفصيلية شاملة ودقيقة تتعلق بالآتي...

1–تحديد طبيعة الإمكانيات التنموية(طبيعية، بشرية، اقتصادية) المتاحة في كل قضاء من حيث الكم والنوع.

2–تحديد الواقع التنموي القائم في كل قضاء من اجل تحديد حجم التخصيصات التنموية الملائمة لتطوير مستويات التنمية المكانية.

3–تحديد طبيعة المشاريع الصناعية الجديدة التي يمكن توقيعها في ضوء الواقع التنموي القائم وطبيعة الإمكانيات التنموية المتاحة والأهداف التنموية المطلوب تحقيقها ضمن كل قضاء.

4–وضع سياسات اقتصادية تنموية شاملة تؤمن تحقيق أفضل النتائج التنموية وفقاً لمتطلبات تحقيق التنمية المكانية المستدامة ضمن كل قضاء. وفي هذا الإطار ينبغي على الحكومة المحلية في محافظة الانبار أن تعتمد على المختصين من أبناء المحافظة مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية حسب الحاجة في عملية وضع الخطط الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية الصناعية على وجه التحديد من اجل الوصول إلى نتائج تنموية ايجابية تلبي متطلبات

تحقيق التنمية المكانية المستدامة والمتوازنة نسبياً، وللتخلص من الواقع السلبي القائم في المحافظة منذ الاحتلال ولحد الأن في هذا المجال والقائم على عمليات الاستنزاف والهدر للموارد دون وجود أي تنمية اقتصادية شاملة وحقيقية في محافظة الانبار.

5- تحديد طبيعة القوى العاملة المتاحة في المحافظة من حيث الكم والنوع وتحقيق الموازنة المكانية والقطاعية في توزيعها بما يتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية وبواقع (50%) من القوى العاملة ضمن الأنشطة الاقتصادية الأساسية (10% للنشاط الزراعي، 40% للنشاط الصناعي) و(50%) منها ضمن الأنشطة غير الأساسية في المحافظة.

ثالثاً: - تحجيم التركز الصناعي للمشاريع الصناعية الجديدة (New Industrial Projects) ضمن المناطق المتطورة نسبياً ذات التركز الصناعي الكبير كما بينا ذلك مسبقاً، والعمل على تشجيع توجيه الاستثمارات الصناعية الجديدة لاسيما استثمارات القطاع الخاص نحو المناطق المتخلفة صناعياً أو الأقل تطوراً في محافظة الانبار بهدف الإسهام في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن تلك المناطق ومن ثم تقليل الفجوة التنموية بين المناطق المتطورة والمتخلفة. وهذا يتطلب وفقاً للاعتبارات التنموية ضرورة اعتماد إجراءات تشجيعية لتحقيق عملية انتقال الاستثمارات الصناعية الجديدة نحو المناطق المتخلفة صناعياً من خلال اعتماد الأتي [1]...

1- تحديد المناطق الأقل تطوراً وفقاً لمعايير تخطيطية محددة بأهداف تنموية مع تقديم الدعم المباشر وغير المباشر وبشكل يتلائم مع الواقع التنموي القائم في تلك المناطق وطبيعة المشاكل التنموية التي تعاني منها.

2- تحجيم التركز الصناعي ضمن مناطق التوطن التقليدية وتوجيه المشاريع الصناعية الجديدة نحو المناطق المتخلفة أو الأقل تطوراً وفقاً لإجراءات قانونية وتشجيعية يتم اعتمادها دون إعطاء الحرية لصاحب المشروع من أجل تقليل الفجوة التنموية بين مناطق الإقليم أو المحافظة.

3- إعطاء أولوية في دعم الفروع الصناعية التي تحقق أهداف سياسات التنمية المكانية المتمثلة في إزالة الفوارق التنموية بين مناطق الإقليم.

4- تهيئة البيئة الصناعية المناسبة من خلال تهيئة المناطق الصناعية المجهزة بالخدمات اللازمة، بالإضافة إلى إنشاء وكالات خاصة للتمويل.

5- التركيز على تأهيل القوى العاملة في مناطق التطوير لتشكل عامل جذب للنشاط الصناعي ضمن المناطق المتخلفة أو الأقل تطوراً.

6- تطوير خدمات البنى الأرتكازية وخدمات رأس المال الاجتماعي من أجل خلق مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الأنشطة أو الاستثمارات الصناعية الجديدة ضمن المناطق المتخلفة صناعياً أو الأقل تطوراً.

7- نشر الصناعات أو الاستثمارات الحكومية ضمن مناطق التطوير من أجل تحقيق وفورات اقتصادية وترابط صناعي يشكل عامل محفز لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص الى تلك المناطق.

ثالثاً: - تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة ضمن مناطق المحافظة المختلفة التي لا زالت غير مستثمرة صناعياً كالثروات المعدنية المتوفرة في مختلف مناطق محافظة الانبار وبكميات اقتصادية قابلة للاستثمار الصناعي من حيث الكم والنوع كما بينا ذلك في الجدول (2) واستغلال القوى العاملة اللازمة المتوفرة من حيث الكم لمختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى الإمكانيات التنموية الزراعية المتوفرة من حيث توفر الموارد المائية اللازمة والمساحات

(1) حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية.. منطقة الدراسة ((إقليم اربيل))، رسالة ماجستير (غ. م) مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1990.ص44-45

الصالحة للزراعة والبالغة (11437000) دونم[1]، بالإضافة الى المناطق المقترح أستثمارها زراعياً ضمن مناطق مختلفة من المحافظة في (الرطبة، حوران، الكعرة، الكسرة– الهبارية، وادي حامر ووادي عرعر، المنطقة المحاذية لبحيرة القادسية في حديثة) والتي تقدر مساحتها بـ (4212000) دونم [2]. وهذه الإمكانيات التنموية الزراعية لها أهمية في إمكانية قيام صناعات زراعية (Agro– Industries) مع أمكانية تطوير الصناعات المتوطنة فعلاً في المحافظة. أذ سيوفر ذلك إمكانيات كبيرة في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ومن ثم تقليل الفوارق التنموية بين أقضية محافظة الانبار.

إن اعتماد تلك التوجهات التنموية الرئيسة في أطار السعي لتحقيق التنمية المكانية المستدامة في محافظة الانبار يتطلب بالتأكيد العمل على وضع بدائل تنموية وفقاً لستراتيجيات تنموية مستقبلية محددة بالأتي...

أولاً: – تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن أقضية الفلوجة، القائم، راوه، عنه، هيت والرمادي، وذلك من خلال التركيز على الأتي..

1– العمل على حل مشاكل الإنتاج الصناعي التي تعاني منها الأنشطة الصناعية المتوطنة في المحافظة لاسيما فيما يتعلق بـ:

أ– نقص قطع الغيار اللازمة والخبرة الفنية وبعض المواد الخام الأولية التي تحتاج أليها بعض الصناعات ومنها صناعة النسيج والصناعات المعدنية المصنعة.

ب– مشكلة منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة للمنتجات الصناعية المحلية.

ت– ضعف الترابط بين الصناعة ومراكز البحث العلمي في المحافظة والقطر مع ضعف العلاقات الصناعية بين الأنشطة الصناعية المتوطنة.

ث– عدم وجود مراكز كفؤة لتدريب القوى العاملة وتأهيلها في المحافظة مع تخلف التكنولوجيا الصناعية المستخدمة في عمليات الإنتاج الصناعي.

ج– مشكلة الفساد الإداري المنتشر ضمن مختلف المستويات في المحافظة مع غياب دور التخطيط الصناعي وضعف الدعم المالي الحكومي في ظل عدم وجود أي سياسات تنموية دقيقة وواضحة.

ح– ضرورة توفير الدعم الحكومي اللازم لهذه الأنشطة دون الاعتماد كلياً على ما يعرف بالاستثمار المبطن أو على استثمارات القطاع الخاص الذي يعمل دائما على أقصى الأرباح له مع استنزاف الثروات دون العمل على تحقيق التنمية المكانية المستدامة.

2– العمل على تطوير الإنتاج الصناعي للأنشطة الصناعية المتوطنة من حيث الكم والنوع وذلك من خلال معالجة جميع المشاكل الواردة في النقطة (أولاً/1) أعلاه مع التركيز أيضاً على ضرورة إدخال التكنولوجيا الصناعية المتطورة في عمليات الإنتاج الصناعي وذلك من أجل تعزيز قدرة هذه الأنشطة على دخول ميدان التصدير إلى خارج القطر ولكي تكون أكثر قدرةً على تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة وبما يتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية المستدامة ضمن مناطق المحافظة المختلفة.

ثانياً: – في أطار السعي إلى تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية المتوطنة وفقاً لما جاء في (أولاً)، فأن عملية تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً تتطلب التركيز أيضاً على ضرورة تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في

(1) وزارة الزراعة – مديرية زراعة الأنبار– قسم التخطيط، بيانات لعام 2009، غير منشورة.

(2) الجمهورية العراقية – وزارة الزراعة والري – الهيئة العامة للمساحة، خارطة مناطق الاستثمارات الزراعية في الصحراء الغربية بمقياس 1: 1000,000، بغداد، 1990.

توزيع الاستثمارات الصناعية الجديدة وفقاً لمتطلبات الواقع التنموي القائم والإمكانيات التنموية المتاحة ضمن مناطق المحافظة المتخلفة صناعياً. وهذا يتطلب العمل على تحقيق الأتي...

1- تحجيم التركز الصناعي ضمن مناطق التوطن التقليدية التي تم الإشارة أليها مسبقاً مع الأخذ في الاعتبار تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الصناعية التي يتم توقيعها في المناطق المتخلفة لكي تُسهم بشكل فعال في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن تلك المناطق.

2- التركيز على توطين المشاريع الصناعية الكبيرة والنوعية ذات الطابع التصديري التي تحقق أفضل استغلال للإمكانيات التنموية المتاحة وتعزز من فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن المناطق المتخلفة صناعياً من محافظة الانبار.

3- العمل على توجيه الاستثمارات الصناعية الجديدة نحو المناطق المتخلفة أو الأقل تطوراً في محافظة الانبار كقضاء الرطبة، قضاء حديثة، قضائي عنه وراوه. على أن يتم ذلك وفقاً لإجراءات تخطيطية تحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية الجديدة مع اعتماد دراسات تفصيلية ودقيقة يتم من خلالها تحديد الأتي...

أ- طبيعة الواقع التنموي القائم في كل قضاء.

ب- طبيعة الإمكانيات التنموية المتاحة في كل قضاء من حيث الكم والنوع.

ت- حجم التخصيصات الاستثمارية التي ينبغي توفيرها لتطوير تلك المناطق.

ث- طبيعة الأنشطة الصناعية الجديدة التي يمكن توقيعها في كل قضاء اعتماداً على الإمكانيات التنموية المتاحة لكل قضاء أو في الأقضية الأخرى وفقاً لمبدأ تفعيل دور العلاقات الوظيفية بين مناطق الإقليم الواحد في توطين المشاريع الصناعية. وفي هذا الإطار وفي ضوء الثروات المعدنية المتاحة والمبينة في الجدول (2) والواقع التنموي القائم وتوجهات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن أقضية محافظة الانبار المختلفة، فأنه يمكن اقتراح توقيع المشاريع الصناعية الآتية ضمن قضائي الرطبة وحديثة..

1- قضاء الرطبة.. في ضوء الإمكانيات التنموية المتاحة والتي لا زالت غير مستثمرة صناعياً، يمكن اقتراح توقيع المشاريع الصناعية الآتية([1]):-

أ- صناعة الزجاج. حيث يتركز جميع احتياطي القطر ومحافظة الانبار من ترسبات رمال الزجاج (المرو) في قضاء الرطبة وبكميات اقتصادية قابلة للاستثمار الصناعي، بالإضافة إلى وجود خامات الكاؤلين والدولومايت المتوفرة ضمن منطقة الكعرة والحسينيات ذات الأهمية الكبيرة لصناعة الزجاج وصناعات أخرى يمكن أقامتها كصناعة الطابوق الناري.

ب- صناعة السمنت لتوفر خامات حجر الكلس وأطيان السمنت بكميات اقتصادية في مناطق واسعة من قضاء الرطبة.

ت- الصناعات الكيمياوية.. من خلال الاستفادة من خامات الفوسفات المتوفرة بكميات اقتصادية كبيرة والتي لها أهمية كبيرة لصناعات كيمياوية متنوعة منها صناعة الأسمدة الفوسفاتية، صناعة حامض الفوسفوريك ذي الأهمية في الصناعات الكيمياوية بالإضافة إلى استخلاص اليورانيوم والفلورايت.

2- فيما يتعلق بقضاء حديثة فأنه ومن خلال تفعيل دور الروابط الوظيفية بين مناطق المحافظة يمكن العمل على توقيع صناعات إنشائية متنوعة لتوفر خاماتها الأولية ضمن مختلف مناطق المحافظة. وفي أطار التوجه للقضاء على الاستغلال العشوائي للثروات المعدنية، ينبغي على أصحاب القرار في المحافظة العمل وبأسرع وقت على أنشاء ما لا يقل عن ثلاث معامل كبيرة لتقطيع الصخور بأشكال هندسية منتظمة – بحجم الطابوق والبلوك- لأغراض البناء وتغليف واجهات المباني والتي تستغل حالياً بأساليب متخلفة تؤدي إلى هدر كميات كبيرة منها. إذ سيوفر هذا

(1) ياسين حميد بدع المحمدي، تحديد المؤهلات والاستراتيجيات التنموية الملائمة لتحقيق التنمية الصناعية في محافظة الانبار، مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد 83، 2008، ص350-351.

للمحافظة كافة احتياجاتها من بدلاً من الطابوق المستورد من محافظة ديالى ودول أخرى بنوعيات رديئة وممكن أن تكتفي من هذه المادة وتُصدر إلى المحافظات الأخرى من هذه المنتجات المتنوعة فيما لو توفرت الإرادة الصادقة والتي لا زالت غائبة لدى المسؤلين في المحافظة ووسد الأمر في ذلك إلى أهل الاختصاص في هذا المجال رغم أهميتها الاقتصادية التي لازالوا يجهلونها من حيث العوائد التي تحققها هذه الصناعات وفرص العمل التي ستوفرها ضمن مناطق متخلفة اقتصادياً مع تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات التنموية وفقاً لمتطلبات تحقيق التنمية المكانية المستدامة في المحافظة.

إن تحقيق التوجهات التنموية المحددة بالبدائل التنموية المشار أليها أعلاه بالتفصيل في النقطتين (أولاً+ ثانياً) سيحقق لنا مبدأ الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية المتوطنة والجديدة وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات الصناعية الجديدة، وهذا سيترتب عليه تحقيق مبدأ الموازنة المكانية في عملية تحقيق التنمية الصناعية بين مناطق المحافظة بالإضافة إلى تعزيز قدرة تلك الأنشطة الصناعية على تطوير مستويات التنمية المكانية المتوازنة نسبياً في أطار تحقيق التنمية المستدامة ضمن مناطق محافظة الانبار المختلفة.

ثالثاً: – في إطار التوجهات التنموية المستقبلية لتوطين مشاريع صناعية جديدة في المناطق المتخلفة صناعياً أو الأقل تطوراً من محافظة الانبار، فأنه ينبغي التركيز هنا اختيار الصناعات الكبيرة ذات الطابع التصديري والنوعي وبما يتلاءم مع متطلبات السوق والإمكانيات التنموية المتاحة وتوجهات تحقيق التنمية المكانية المستدامة في كل قضاء. لأن الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تكنولوجيا صناعية متطورة لها أهمية كبيرة في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن المناطق المتخلفة صناعياً أو الأقل تطوراً وفقاً للاعتبارات التنموية الآتية: –

1- تحقق هذه الصناعات أفضل استغلال للإمكانيات التنموية المتاحة.

2- تُسهم في توفير فرص عمل أكبر للقوى العاملة في الإقليم والأقاليم الأخرى.

3- تُسهم هذه الصناعات في تطوير مستوى الدخول المتحققة للسكان والإقليم.

4- لها أهمية في تطوير الهيكل الاقتصادي والعمراني ومستوى الخدمات المختلفة ضمن أماكن توطنها، لأن أنشاء مجمعات أو أنشطة صناعية كبيرة سيرافقه أيضاً أنشاء مجمعات سكنية متكاملة الخدمات وبالتالي سينعكس ذلك إيجاباً على تطوير مستوى الخدمات والهيكل الاقتصادي والعمراني للمناطق المتخلفة اقتصادياً وتلك التي تعاني من اختلال توزيع السكان فيها.

رابعاً: – مراعاة دور الاعتبارات البيئية في تخطيط مواقع الأنشطة الصناعية الجديدة لاسيما تلك التي تسبب تلوثاً للبيئة، وهذا يُعد في ظل تفاقم مشكلة التلوث الصناعي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من بين أبرز متطلبات تحقيق التنمية المكانية. لذا ينبغي التركيز على مراعاة الأتي[1].

1-تحديد البُعد المكاني الملائم بين مواقع النشاط الصناعي والتجمعات السكنية، وهذا البُعد المكاني يرتبط بطبيعة الصناعة ومدى كونها ملوثة ونسبة ذلك التلوث، مع الأخذ في الاعتبار التأثير الايجابي للتقدم التكنولوجي الصناعي على عنصر المسافة.

2- علاقة موقع النشاط الصناعي بمصدر تجهيز التجمعات السكنية بالماء وتصريف الفضلات، لأنه وفقاً للمعايير البيئية التخطيطية ينبغي أن يكون موقع المشروع الصناعي جنوب مصدر التجهيز لتجنب تلوث المياه.

3- مراعاة اتجاه الرياح السائدة في تحديد موقع النشاط الصناعي لاسيما بالنسبة للصناعات الملوثة والتي تؤثر سلباً على المستوطنات البشرية القريبة أو على اتجاهات التوسع العمراني المستقبلية.

([1]) حسن محمود علي الحديثي، تخطيط المواقع الصناعية... بحث في الأسس والمفاهيم النظرية، مجلة النفط والتنمية، العدد الثاني، آذار – نيسان، 1987. ص113.

لذلك وفي ضوء هذه الاعتبارات البيئية وفي ظل اتجاهات التوسع العمراني الحالية والمستقبلية ضمن مناطق محافظة الانبار المختلفة، فانه ينبغي العمل على ضرورة وضع إجراءات تخطيطية علاجية مناسبة لمعالجة التلوث الصناعي الناتج عن مواقع بعض الصناعات المتوطنة في محافظة الانبار للتخلص من الأضرار الناتجة عنها والتي تنعكس سلباً على مستوى الكفاءة الاقتصادية والموقعية لتلك الصناعات كما هو الحال في الموقع الحالي لصناعة الزجاج في مدينة الرمادي وموقع معمل جبس الأهلية في هيت بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن المنطقة الصناعية في مدينة الفلوجة حيث أصبح موقعها في ظل التوسع العمراني الحالي والمستقبلي لمدينة الفلوجة غير ملائم وفقاً للاعتبارات البيئية.

عموماً فأن عملية اختيار المكان والفرع الصناعي المناسب على مستوى القضاء الواحد أو الأقضية الأخرى في محافظة الانبار وفقاً للبدائل التنموية التي تم الإشارة أليها بالتفصيل في هذا المحور من البحث في النقاط (أولاً– رابعاً) سيوفر المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات التنموية نحو مناطق المحافظة المختلفة لاسيما المتخلفة اقتصادياً وهذا سيحقق لنا أمكانية تحقيق الموازنة المكانية نسبياً في عملية تحقيق التنمية الصناعية ومن ثم إزالة الفوارق التنموية بين أقضية محافظة الأنبار المختلفة.

لاستنتاجات والتوصيات.

في أطار مناقشة وتحليل المحاور الرئيسة التي اشتمل عليها البحث، فأنه يمكن أن نبين محصلة البحث (Finding of research) بالاستنتاجات الرئيسة الآتية...

أولاً: – أن جميع الانشطة الصناعية الكبيرة المتوطنة في محافظة الانبار لازالت عملياتها الانتاجية موجهة لسد حاجة السوق المحلي للمحافظة بشكل رئيس وبعض المحافظات الأخرى لاسيما العاصمة بغداد رغم امتلاك القاعدة الصناعية في المحافظة أنشطة كبيرة متميزة وذات طابع تصديري كصناعة الأسمدة الفوسفاتية وصناعة الزجاج وصناعة السمنت بمختلف أنواعه بالإضافة الى الصناعات المعدنية المصنعة، أذ ان عدم وجود سياسات تنموية واضحة مع غياب عنصر التخطيط الصناعي في حل المشاكل التي تُعاني منها هذه الصناعات وتطويرها باتجاه دخول ميدان التصدير جعل منها صناعات ضعيفة موجهة لسد حاجة السوق المحلي وهذا لا يتلاءم مع متطلبات تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن أقضية محافظة الانبار.

ثانياً: – وجود تركز كمي ونوعي للأنشطة الصناعية والعاملين فيها ضمن مناطق محددة من المحافظة تتمثل بشكل رئيس في قضاء الفلوجة لاستحواذه على (47,7%) من أجمالي عدد المنشآت الصناعية وعلى (51,%) من أجمالي العاملين فيها في محافظة الانبار مقابل ضعف مستوى التوطن لبعض المناطق وانعدامه في مناطق أخرى كقضاء الرطبة وحديثة، مما انعكس ذلك سلباً على مستوى استغلال الإمكانيات التنموية المتاحة فيها ومن ثم وجود فجوة تنموية بين أقضية المحافظة لصالح الأقضية ذات التركز الصناعي من حيث حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة ومصادر الدخل المتحقق ومستوى تركز السكان والقوى العاملة واستغلال الإمكانيات التنموية المتاحة في كل قضاء بالإضافة إلى مستوى تطور الخدمات.

ثالثاً: – عدم وجود استراتيجيات تنموية مستقبلية ملائمة لمعالجة الواقع التنموي القائم في أقضية المحافظة من حيث..

1– عدم وجود استراتيجيات تنموية لمعالجة مشاكل الانتاج الصناعي التي تعاني منها الأنشطة الصناعية الكبيرة في المحافظة لاسيما تلك التابعة للقطاع العام.

2– عدم وجود استراتيجيات تنموية لمعالجة الاختلال المكاني في توزيع الأنشطة الصناعية من حيث الكم والنوع وبما يتلاءم مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن أقضية محافظة الانبار المختلفة.

3- عدم وجود أي دراسات وإجراءات تخطيطية لتحديد المواقع الملائمة لإقامة الأنشطة الصناعية الجديدة وتحديد طبيعة تلك الأنشطة من حيث نوع الإنتاج وكميته وبما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلي للمحافظة والقطر والتوجه نحو التصدير لخارج القطر.

4- غياب الإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري والمالي المتفشي ضمن مختلف المستويات في المحافظة في ظل سيادة دور الاعتبارات الشخصية والمحاصصة الحزبية والعشائرية في العمليات الإدارية رغم أن عامل الإدارة والتنظيم الإداري يُعد متطلب مهم وضروري لإنجاح أي عملية تنموية. مما يتطلب ذلك اعتماد معايير التخصص الدقيق والكفاءة العلمية والإدارية والنزاهة المطلقة في اختيار القيادات الإدارية الناجحة لإدارة أي عملية تنموية.

رابعاً: - في ظل الواقع الاقتصادي المتدهور وفق ما تم الإشارة أليه في النقاط أعلاه مع استمرار تدهور الوضع الأمني وعدم وجود سياسات اقتصادية واضحة ودقيقة وجدية وضعف المستوى الخدمي ضمن مختلف القطاعات، فأن المحافظة لا زالت تفتقر لوجود مناخ استثماري ملائم يُسهم في جذب الاستثمارات التنموية ضمن المناطق المتخلفة صناعياً، مما انعكس ذلك سلباً على ضعف فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن مناطق المحافظة المختلفة.

خامساً: - وجود استنزاف غير مخطط وغير عقلاني للثروات المعدنية المتاحة في محافظة الانبار من قبل القطاع العام والخاص وبما لا يتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، حيث تهدر كميات كبيرة من الأسمدة الفوسفاتية سنوياً دون وجود تنمية حقيقية للقطاع الزراعي، كما أن كميات كبيرة من الثروات المعدنية اللافلزية كالحصى والرمال والصخور.. ومعادن أخرى كان قد تم تهريبها من قبل بعض المتعاونين مع المحتلين إلى قواعد الاحتلال الأمريكي في بلد والحبانية والبغدادي وقواعد أخرى وتم نقلها إلى الولايات المتحدة وأماكن أخرى غير معروفة وبأسعار رمزية جداً، فضلاً عن الاستغلال العشوائي غير المخطط للصخور في عمليات البناء بطرق بدائية تؤدي باستمرار إلى هدر كميات كبيرة منها دون وجود حساب دقيق للوقت والجهود المبذولة.

التوصيات.

من خلال ما تم الإشارة أليه، وفي أطار التوجهات التنموية المستقبلية لتحقيق التنمية المكانية المستدامة وباتجاه أزاله الفوارق التنموية بين أقضية محافظة الانبار، فأنه على أصحاب القرار والمختصين في هذا المجال التركيز على معالجة الواقع التنموي القائم في المحافظة من خلال اعتماد التوجهات التنموية المستقبلية التي تضمنت عدة بدائل تنموية معززة بستراتيجيات تنموية مستقبلية تم الإشارة أليها مسبقاً بالتفصيل في المحور (3-1) من هذه الدراسة.

المصادر

1- أيهاب لطيف مخلف العاني، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الانبار- كلية الآداب- قسم الجغرافية، 2012.

2- حسن محمود علي الحديثي، تخطيط المواقع الصناعية... بحث في الأسس والمفاهيم النظرية، مجلة النفط والتنمية، العدد الثاني، آذار – نيسان، 1987.

3- حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية.. منطقة الدراسة ((إقليم اربيل))، رسالة ماجستير (غ. م) مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1990.

4- دحام حنوش حمد الفهداوي، الهضبة الغربية في محافظة الأنبار، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب – جامعة بغداد – قسم الجغرافية، 1996.

5- عبد الرحمن عليوي خليفة، أثر النشاط الصناعي على النظام الحضري في قضاء الفلوجة، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الانبار – كلية الآداب- قسم الجغرافية، 2011.

6- ياسين حميد بدع المحمدي، تحديد المؤهلات والستراتيجيات التنموية الملائمة لتحقيق التنمية الصناعية في محافظة الانبار، مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد 83، 2008.

7- الجمهورية العراقية – وزارة الزراعة والري – الهيئة العامة للمساحة، خارطة مناطق الاستثمارات الزراعية في الصحراء الغربية بمقياس 1: 1000,000، بغداد، 1990.

8- جمهورية العراق – وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الإقليمي، التوزيع المكاني للموارد المعدنية في القطر وأساليب تحقيق الاستغلال المتوازن للأرض، خطة دراسات الوزارة لعام 1992، دراسة رقم (966) أيلول 1992، دراسة غير منشورة.

9- وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة الأنبار الإدارية، مقياس1: 1000,000، لسنة.2000

10- وزارة الزراعة – مديرية زراعة الأنبار– قسم التخطيط، بيانات لعام 2009، غير منشورة.

11-جمهورية العراق – وزارة التخطيط – الهيئة العامة للتعداد العام للسكان والمساكن، التعداد العام للمباني والمساكن والمنشآت والأسر، سلسلة تقارير الترقيم والحصر، تقرير رقم (1)، تموز، 2011، غير منشور.

12-مجلس التنمية الاقتصادي في محافظة الأنبار، دراسة نشرت على الموقع الالكتروني...

http: // www.egc – anbar. com \ PDF Module